

أردوغان يعود للإصرار على شراء النفط الإيراني

وتصاعدت احتمالات تصعيد أنقرة للمواجهة مع واشنطن بعد اندفاع أردوغان في رفض اتهام إيران بالوقوف وراء الهجمات على منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية، رغم انضمام معظم دول العالم إلى موقف واشنطن والرياض.

وتطوع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمطالبة بإنهاء ما أسماه "التهديدات ضد إيران" وهو ما يرجح احتمال تحزير تحالفه مع طهران.

وكان محافظ البنك المركزي الإيراني عبدالناصر همتي، قد أعلن أن إيران تتجه نحو التعامل مع تركيا بالليونة بدلاً من الدولار على غرار استبدال التعامل تجارياً مع روسيا بعملة الروبل، في محاولة للالتفاف على العقوبات الأميركية وخطر تعاملها بنظام "سويتفت" المالي العالمي.

وأكد أن إيران لا تتعامل تجارياً بالدولار مع روسيا وتركيا بل عبر العملات الوطنية، في حين جرى اعتماد عملة اليورو كبديل لتجنب الضرر في حال تذبذب سعر تلك العملات.

وأضاف همتي أن نحو 30 إلى 40 بالمائة من التبادل مع تركيا يجري عبر العملات الوطنية والنسبة المتبقية عبر عملة اليورو.

وتشير بيانات موقع "آي.تي.سي.سي تريدينج" إلى أن التبادل التجاري بين تركيا وإيران بلغ في العام الماضي نحو 10 مليارات دولار، منها 6.9 مليار دولار هي صادرات إيران إلى تركيا ومغفلة من النفط والغاز، في حين بلغت صادرات تركيا إلى إيران 2.4 مليار دولار.

عاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مشاكسة واشنطن بالإصرار على شراء النفط الإيراني، بعد أن فشل في التقرب من واشنطن، رغم أن البيانات المستقلة العالمية تشير إلى تضاؤل مشتريات أنقرة من النفط الإيراني.

دول بينها تركيا في مايو الماضي. لكن لهجة أردوغان تشير إلى إمكانية دخوله في مواجهة جديدة مع واشنطن بعد فشله في استمالتها لإزالة بعض العقوبات خلال لقائه بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، الأسبوع الماضي، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة.

وحاول أردوغان خلال اللقاء الحصول على بعض الأوراق للعودة بها إلى أنقرة مثل إلغاء قرار وقف تسليم الطائرة الأميركية أف-35، ومشاركة أنقرة في برامج إنتاج بعض مكوناتها.

الأسواق تخشى من دخول أردوغان مواجهة جديدة مع واشنطن قد تؤدي لعواقب وخيمة على الاقتصاد التركي

وتخشى الأسواق الاقتصادية من تبعات أي تصعيد جديد مع واشنطن بعد أن أدت المواجهة السابقة للعام الماضي إلى أزمة مالية خانقة، وأسفرت عن انهيار كبير لسعر صرف الليرة ودخول الاقتصاد في حالة انكماش وركود منذ ذلك الحين.

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي

لندن - أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أنه من المستحيل بالنسبة لتركيا أن تتوقف عن شراء النفط والغاز من إيران، في تحد جديد للعقوبات، التي تفرضها الإدارة الأميركية على طهران. وقال للصحافيين خلال عودته من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، إن تركيا لا تخشى احتمال فرض عقوبات أميركية عليها بسبب تجارتها مع إيران، وإنها لا تريد قطع تعاونها مع طهران.

ويرى محللون أن أردوغان يحاول بتك التصريحات الهروب من الأزمات الاقتصادية العميقة التي تحاصر الاقتصاد التركي، من أجل حشد الرأي العام المحلي حول مواجهات خارجية، خاصة بعد تراجع شعبيته وتفكك قاعدة مؤيدي حزب العدالة والتنمية.

وتتعارض تصريحات أردوغان، التي بثها تلفزيون أن.تي.في مع بيانات المؤسسات الدولية التي ترصد مبيعات النفط، والتي تؤكد أن أنقرة توقفت تقريباً عن شراء النفط الإيراني منذ الإغلاقات التي منحتها واشنطن لثمانتي

مخاوف الانكماش تشعل سباق خفض أسعار العقارات في دبي

تحذيرات من حركة تصحيح تقوض نشاط صغار المطورين العقاريين



معرض عقاري يفوق الطلب

بناؤها، والتي يتم تسليمها من غير المرجح أن ترقى قاع السوق حتى الآن. ووفقاً لبيانات مصرف الإمارات المركزي، انخفضت أسعار العقارات بنسبة 5.8 بالمائة في الربع الثاني من هذا العام، في تراجع للربع الحادي عشر على التوالي.

وقالت شركة جي.آل.آل الاستشارية، إنه تم العام الماضي استكمال 22 ألف وحدة جديدة في الإمارة. وهذا أعلى رقم للعقارات الجديدة التي دخلت السوق في السنوات الخمس الماضية. وتتوقع جي.آل.آل أن يتم إضافة 117 ألف وحدة جديدة إلى الوحدات السكنية في دبي بحلول 2020، ما يضغط الأسعار في المدينة المعروفة بالشقق الفارهة على الساحل.

ستاندارد أند بوزز
قطاع العقارات قد
لا يصل إلى مرحلة
الاستقرار قبل 2021

ويظهر إلى ارتفاع تكلفة المعيشة في دبي، التي يعيش فيها نحو 3.3 مليون شخص، أكثر من 90 بالمائة منهم من الأجانب، أنه من العناصر الأساسية في خفض الطلب.

وصنفت دبي في المركز 26 بين أعلى الأماكن للإقامة فيها في العالم بالنسبة للأجانب وللعيش فيها في العام الماضي، من قبل شركة ميرسر الأميركية. وبدات الشركات، التي تانثرت أرباحها بشكل كبير بوضع منصات في المراكز التجارية الكبرى لعرض منتجاتها وجذب الزبائن، ويقوم بعضها بالانتقال من التركيز على شقق واسعة وقل إلى وحدات أصغر بأسعار معقولة.

ويرى ريمون خوزامي الرئيس التنفيذي في مجموعة الثريا، والذي شارك في سيني سكيب للترويج لبرج سكني مؤلف من 47 طابقاً من الشقق الصغيرة من ستوديو وغرفة وغرفتين إنه "علينا أن نسير مع السوق".

وأضاف "علينا تمديد خطط الدفع والذهاب عبر التسهيلات البنكية وخطط السداد طويلة الأمد... علينا تخفيض الأسعار كما تتطلب السوق".

وقال ستيف مورغن مدير فرع الشرق الأوسط في وكالة سافيلس العقارية لرويترز في يناير الماضي، إن "أسعار العقارات السكنية في دبي قد تنخفض بنسبة تتراوح بين 5 إلى 10 بالمائة هذا العام بسبب المعرض الجديد وقوة الدولار وانخفاض أسعار النفط".

وأكد حينها أن أسعار العقارات السكنية انخفضت خلال العام الماضي بنسب تتراوح بين 6 إلى 10 بالمائة، وأن ذلك قد يتكرر خلال العام الحالي.

رجح مشاركون في معرض سيتي سكيب، الذي عقد في دبي على ترجيح حدوث عملية تصحيح في أسعار عقارات دبي، لكنهم اختلفوا في حجمها وموعدها. وتوقعوا أن تؤدي إلى إقصاء جميع المطورين الضعفاء من السوق ليبقى الميدان للشركات القوية فقط.

دبي - تتسابق شركات التطوير العقاري في دبي على تقديم الحوافز لجذب المشترين، في وقت تواصل فيه حالة الانكماش العقارية منذ 5 سنوات في وقت تتصاعد فيه التحذيرات من عملية تصحيح تقوض نشاط المطورين الصغار.

ولجا مطورو العقارات إلى تخفيض الأسعار وتقديم تمويل سهل للغاية لجذب المشترين، بينما قدمت السلطات حوافز وقوانين لإنعاش القطاع الحيوي.

وشهدت السنوات الأخيرة إنجاز مئات المشاريع العقارية، التي أدت إلى زيادة المعروض وتراجع الأسعار، قبيل انعقاد معرض إكسبو 2020 في دبي، الذي تحول عليه الإمارة الخليجية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتوفير نحو 300 ألف فرصة عمل.

وسارعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لدعم القطاع منذ 2018 عبر سلسلة إجراءات من بينها شروط سهلة للتأشيرات والإقامة الدائمة للمستثمرين الكبار. وأعلنت في وقت سابق من الشهر الحالي عن تأسيس هيئة ريفية للعمل على إعادة التوازن إلى السوق التي تعاني من فائض في المعروض.

ولم يعد معظم المطورين يطلبون من المشترين أكثر من 5 بالمائة من إجمالي قيمة العقار مقدماً، مقارنة بنحو 25 بالمائة في السابق. وأصبحت تعرض عليهم دفع الباقي على مدار 10 سنوات أو أكثر بشكل مباشر إلى المطور، دون الحاجة إلى رهن بنكي. ويعرض المطورون أيضاً تغطية رسوم التسجيل في البلدية البالغة 4 بالمائة في خطوة قد تعبر عن اشتداد المنافسة لإغراء المشترين القليلين.

وأصبحت الملكية الكاملة للعقارات في دبي، التي تعد أكثر اقتصاداً متنوعاً في منطقة الخليج الغنية بالنفط، متاحة أمام الأجانب من الزوار والمقيمين لأهداف سكنية أو استثمارية.

وتشير البيانات الحكومية إلى انخفاض قيمة التبادلات العقارية في دبي بنسبة 21.5 بالمائة خلال العام الماضي بمقارنة سنوية لتصل إلى 60.7 مليار دولار.

وبذلك تكون أسعار العقارات والإيجارات في دبي قد فقدت نحو ثلث قيمتها منذ منتصف عام 2014، متأثرة بتراجع أسعار النفط وانعكاساتها على المنطقة.

وهذه الوضعية قد تؤثر سلباً على كبرى شركات التطوير العقاري في الإمارة وتجبر شركات التشييد والهندسة على خفض الوظائف وتعليق خطط التوسع.

وقال المدير التجاري لشركة بروبرتي فايندر لقمان حاجي في ورقة بحثية "في ما يتعلق بالانخفاض، فإنه استمر لفترة أطول مما توقعه معظمنا".

ولكنه أشار إلى أنه مع "كمية العقارات التي يتم إطلاقها والتي يجري

رجح مشاركون في معرض سيتي سكيب، الذي عقد في دبي على ترجيح حدوث عملية تصحيح في أسعار عقارات دبي، لكنهم اختلفوا في حجمها وموعدها. وتوقعوا أن تؤدي إلى إقصاء جميع المطورين الضعفاء من السوق ليبقى الميدان للشركات القوية فقط.

ولجا مطورو العقارات إلى تخفيض الأسعار وتقديم تمويل سهل للغاية لجذب المشترين، بينما قدمت السلطات حوافز وقوانين لإنعاش القطاع الحيوي.

وشهدت السنوات الأخيرة إنجاز مئات المشاريع العقارية، التي أدت إلى زيادة المعروض وتراجع الأسعار، قبيل انعقاد معرض إكسبو 2020 في دبي، الذي تحول عليه الإمارة الخليجية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتوفير نحو 300 ألف فرصة عمل.

وسارعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لدعم القطاع منذ 2018 عبر سلسلة إجراءات من بينها شروط سهلة للتأشيرات والإقامة الدائمة للمستثمرين الكبار. وأعلنت في وقت سابق من الشهر الحالي عن تأسيس هيئة ريفية للعمل على إعادة التوازن إلى السوق التي تعاني من فائض في المعروض.



بي.أن.سي مينون
عملية تصحيح متوقعة
تكشف الأقوياء والضعفاء في السوق

وتقول وكالة ستاندارد أند بوزز للتصنيف الائتماني إن قطاع العقارات، الذي يشكّل 7.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، قد لا يصل إلى مرحلة الاستقرار قبل حلول عام 2021.

وتنسب وكالة الصحافة الفرنسية إلى بي.أن.سي مينون، ترجيح رئيس

صناعة الطعام الحلال العالمية تجتمع في البوسنة

تربليونات من الدولارات، مع توقع المزيد من الانتعاش في السنوات المقبلة. وتحدث رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، في كلمة عبر دائرة تلفزيونية في المعرض، أمام الحاضرين، ووقعت شركات أغذية ماليزية صفقات استثمار مع منتجين محليين.



حميد كورجاكوفيتش
المطاعم التي تقدم الحلال تزايدت مع ارتفاع عدد السياح

وشملت الصفقات اتفاقاً مبدئياً بقيمة 20 مليون يورو مع مزرعة لإنتاج الدواجن والبيض مقرها في شمال غرب البلاد، واتفاقاً بقيمة 5 ملايين دولار لشركة أغذية ومشروبات بوسنية لتقديم الإمدادات لسلسلة ماليزية للوجبات السريعة. وإلى جانب شركات الأغذية والزراعة، شاركت في المعرض أيضاً شركات تقدم خيارات الاستثمار والعمل الحلال في القطاعات المالية، والمستحضرات الصيدلانية، والصناعات الإبداعية، والسفر والسياحة.

مع وصول المقاتلين العرب خلال الحرب المدمرة في البلاد بين عامي 1992 و1995، وتوافد الاستثمارات بعد الحرب من السعودية وتركيا ودول مسلمة أخرى. وقال حميد كورجاكوفيتش خبير في جودة الأغذية لوكالة رويترز إن "أعداد المطاعم التي تقدم الطعام الحلال على قوائمها تزايدت خلال العقد الماضي في سراييفو كرد فعل على زيادة أعداد السياح". وبدات الكثير من شركات الأغذية والبنوك والفنادق في البوسنة في تبني معايير المنتجات الحلال للاستفادة من هذه السوق الأضخمة في النمو، وربما تحقق أرباحاً إضافية من خلال التصدير إلى الدول العربية.

وأشار فاروق إيسوفيتش وهو صاحب مطعم في سراييفو إلى أن "شركته حققت بالفعل أرباحاً من الاستثمار في الطعام الحلال ويتوقع أن يستمر هذا النجاح في المستقبل". وقال "نحاول تحسين ما تقدمه للوصول به إلى مستوى أفضل وزيادة الجودة وبالتالي نتوقع أن يؤدي هذا الاهتمام ثماره في المستقبل".

وتشير التقديرات في هذه الصناعة إلى أن القيمة السنوية لسوق الأغذية الحلال العالمية أصبحت تقدر بعدة

سراييفو - شكلت العاصمة البوسنية سراييفو مؤخرًا قبلة للمصنعي الطعام الحلال بغية الوقوف على أبرز الفرص التي يمكن استغلالها مستقبلاً في هذا القطاع الواعد.

ويأتي المعرض الصناعي للأطعمة الحلال، والذي اختتمت فعالياته السبت الماضي، في الوقت الذي تامل فيه الحكومة والأوساط التجارية في البوسنة الاستفادة من هذه السوق سريعة النمو. ويجري إعداد الطعام الحلال بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، فلا يحتوي على أي أثر للحم الخنزير أو الكحول أو الدم وأي إضافات غير صحية في أي وقت أثناء عملية الإنتاج، ليستقطب أيضاً مستهلكين من غير المسلمين.

وتحاول البوسنة من خلال المعرض السنوي الذي استمر ثلاثة أيام تقديم صورة لنفسها على أنها مصدر رئيسي في أوروبا للطعام الحلال، ووجهة للزائرين من دول الخليج.

ويمثل المسلمون حوالي نصف سكان البوسنة البالغ عددهم 3.5 مليون نسمة، على الرغم من عدم الالتزام في الماضي بقواعد الطعام الحلال بشكل صارم. إلا أن هذا بدأ في التغيير في التسعينيات أولاً



مستقبل واعد للأطعمة الحلال